

Australian Journal of Islamic Studies
Vol.8, December 2017, pp. 51-67

*The Islamic Centre for Research and
Development Inc. Sydney, Australia*

دور ليبيا - دولة العبور- في حماية حقوق اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على اللاجئين المهاجر غير الشرعي في بلد العبور والظروف التي يعانيتها، وحيث أن ليبيا تمثل بلد عبور لكثير من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين المتجهين نحو أوروبا؛ فإن من الأهمية بمكان معرفة أوضاع هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، وما قامت به من إجراءات لحمايتهم وضمان سلامتهم وفق التشريعات والاتفاقيات الدولية، دون أن نهمل مناقشة النتائج السلبية والإيجابية المترتبة عن ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية التي تظال ليبيا، وما هي أوجه التعاون بينها وبين الدول الأوربية المعنية بالهجرة غير الشرعية في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية - اللجوء - بلد العبور - الاتحاد الأوروبي.

المقدمة :

عانت المجتمعات على مدى عقود طويلة من مشاكل اقتصادية وسياسية وعرقية وحروب أدت إلى حدوث حالات من النزوح والهجرة طلبا للأمان ولقمة العيش , وقد تسبب هذه اللجوء و الهجرات في كثير من المشاكل سواء للاجئين وللمهاجرين أنفسهم , أو للمناطق التي هاجروا إليها , بيذا أننا شاهدنا خلال الفترة الأخيرة نوعا آخر من اللجوء و الهجرات غير الشرعية , حيث بدأت أفواج اللاجئين والمهاجرين تبحث عن مناطق أكثر أمنا وأحسن ظروفًا مما تتطلب الأمر المرور على مناطق عبور بغية الوصول لهذه المناطق , ولما كانت أفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر المناطق التي تخرج منها أفواج اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا؛ فكان لزاما عليهم المرور عبر ليبيا باعتبارها بوابة أفريقيا الشمالية وقربها من السواحل الأوربية الجنوبية .

من خلال هذا البحث سنحاول تسليط الضوء على الظروف التي يعانها اللاجئ والمهاجر ثناء إقامتهم ببلد العبور , إضافة للخطوات والمساعي التي تبذلها ليبيا في سبيل مكافحة هذا الهجرة في إطار الاتفاقيات الدولية مع الدول الأوربية المعنية بهذه الظاهرة , بما يكفل المحافظة على حقوق المهاجر وسلامته في إطار إنساني ..

وسوف يعرج هذا البحث على جملة من نصوص للمعاهدات والاتفاقيات التي توضح ما تم من إجراءات لمعالجة هذه الظاهرة , سواء من قبل المنظمات الدولية المعنية بموضوع الهجرة غير الشرعية , أو الاتفاقيات التي أبرمتها دولة ليبيا مع الدول الأوربية.

الهجرة :

الهجرة في معناها الواسع هي الترك أو التخلي أو الإقلاع.¹ وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : "الهجرة الدولية هي انتقال الأفراد أو الجماعات من بلد إلى آخر للعمل والاستقرار فيه".² أما معناها الاصطلاحي المقصود في هذا المقام هي ترك البلد الذي يقيم فيه الفرد بشكل دائم وأساسي، وتنقسم الهجرة بمعناها الوارد أعلاه على أساس معيار الجبر أو الفرض والاختيار إلى أكثر من شكل واحد³

الهجرة غير الشرعية

لعل من أكثر أشكال الهجرة إثارة للجدل والمشاكل في العلاقات الدولية هي الهجرة غير الشرعية ، والهجرة غير الشرعية هي انتقال للمواطن من بلده الأصلي الذي يقيم فيه إقامة دائمة

¹ الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، ص 629

² أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص 268 .

³ المرجع نفسه ، ص 268.

إلى بلد آخر دون موافقة ذلك البلد الآخر ، وهو بذلك يكون قد خالف قوانين البلد الذي انتقل إليه حيث دخل إليه وقيم على إقليمه دون موافقته القانونية والشرعية.⁴ فالهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة عالمية لكنها تبرز بشكل كبير في القارة أفريقيا حيث الظروف السيئة، كما أن الهجرة غير الشرعية الأفريقية تتجه إلى أوروبا يحكمها أقرب القارات لأفريقيا حيث تتوفر فرص العمل، فهي اللجنة الموعودة كما يتصورها البعض. وقد ألفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظلالها على العلاقات الأوربية الأفريقية فما عادت أوروبا راغبة في استقبال المهاجرين الأفارقة وان كانت على استعداد لاستقبال الكوادر المؤهلة الجاهزة.

اللجوء

هو مصطلح جديد يرتبط بمصطلح الهجرة غير الشرعية ولكنه يختلف عنه في الكثير من الأمور ، وقد عرف القاموس السياسي اللاجئ : " بأنه شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعده عنه بوسائل التخويف والإرهاب أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو مذهبية ، ولجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي".⁵ أما موسوعة السياسة عرفت اللاجئين السياسيين بأنهم : "مجموعة من البشر اضطرت نتيجة عدوان ، أو اجتياح أجنبي ، أو أحداث داخلية خطيرة أخلت بالأمن في جزء من أراضي

⁴ نهاد جوهر، حقوق العمالة المهاجرة في المواثيق الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 ، يوليو/ 2006 ، ص 53 .

⁵ أحمد عطية الله، ، القاموس السياسي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط4، 1980م) ص 104 .

وطنها الأصلي ، أو في مجمل أراضي هذا الوطن ، إلى مغادرة مقر إقامتها المعهود بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد ، وإلى البحث عن ملجأ لها خارج وطنها⁶. " في حين تعرف اللائحة التنظيمية لمكتب مندوب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين اللاجئ بأنه: "الشخص الذي يتواجد خارج بلده الأصلي خوفاً من اضطهاد سببه الجنس أو الديانة أو الجنسية أو المعتقدات السياسية ، وبسبب هذا الخوف فإنه لا يرغب أو لا يستطيع أن يتمتع بحماية بلده الأصلي".⁷ فاللجوء بشكل عام يعتبر حالة إنسانية ، إلا إنه من حيث الظروف الدافعة لنشأة وتبلور هذه الحالة هناك حالة اللجوء الإنساني و حالة اللجوء السياسي.

أسباب اختيار ليبيا دولة عبور للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين تعتبر ليبيا من أهم دول العبور بين بلدان المغرب العربي تفضيلاً لدى اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين العرب والأفارقة ، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها الموقع الجغرافي الهام لليبيا ، حيث تقع في طرف قارة أفريقيا الشمالي ، ممتدة حدودها مع ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومسايرة حدودها الجنوبية تشاد والنيجر ، ولكون حدودها الشرقية مع جمهورية مصر العربية والسودان ، أما غرباً فإن حدودها تتماشى مع حدود كل من جمهوريتي تونس والجزائر ، وتقدر مساحة ليبيا

⁶ عبد الوهاب ألكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج 5 ، ط2 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط2، 1993م) ج5، ص 372 .

⁷ محمود شريف بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، ط 3 (القاهرة : دار الشروق ، ط3، 2006م) ص 846 .

بحوالي 1,756,500 كم² مما جعلها رابع دولة بقارة أفريقيا مساحة بعد كل من السودان والكونغو والجزائر بحدود تبلغ حوالي 4600 كيلو متر حدوداً برية من جميع الجهات الثلاث ، حيث تمتد حدودها مع تشاد والنيجر إلى 1340 كيلو متراً ، ومع مصر والسودان إلى 1430 كيلو متراً ، ومع تونس والجزائر غرباً إلى 1295 كيلو متراً أطولها مع الجزائر، أما الحد الشمالي فطوله 1900 كيلو متر حدوداً بحرية من بحر الرملة شرقاً إلى رأس أجدير غرباً⁸. من خلال هذا التحديد يمكن تصور مدى الصعوبة و المشقة التي تعانها ليبيا في مراقبة حدودها ، والتكاليف المادية والبشرية التي تحتاج إلى توفيرها لمكافحة هذه الظاهرة⁹.

تبدأ رحلة اللاجئين والمهاجر غير الشرعي إلى ليبيا بعبور الصحراء الكبرى مشياً على الأرجل ، أو بواسطة سيارات صحراوية أو بواسطة الجمال ، حيث تمتد هذه الرحلة عدة أيام ، وأحياناً أخرى إلى عدة أسابيع ، وبالتالي يواجه اللاجئ والمهاجر أثناء رحلته أخطار عديدة ، كالجوع والعطش . بل و الموت في الصحراء لمن لم يتمكنوا من مواجهة أخطار الصحراء ، وبذلك تتكرر الحوادث المأسوية التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين ، إضافة إلى تعرضهم للمعاملة المهينة ، وغير الإنسانية من قبل شبكات التهريب إلى أن يتم تجميع العدد المطلوب تسفيره ،

⁸ مصطفى الهادي أبو لقمة ، مدخل عام الجماهيرية دراسة في الجغرافيا (سرت : الدار النشر الليبية والتوزيع والإعلان، د.ط، 1995م) ص16-17.

⁹ محمد أبو عمارة علي الطابوني (ظاهرة الهجرة غير الشرعية) ، بحث لإتمام امتحان دورة الترقية من رتبة مقدم ، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، 2005 ، ص 8.

وبالتالي يعاني كل من اللاجئين والمهاجر غير الشرعي نتيجة عدم التزامه بالقواعد والقوانين التي تنظم حركة المرور بين الدول ، مأساة كبيرة يتعرض فيها إما للموت في الصحراء ، أو الوقوع في يد الشرطة والحجز في مراكز معينة إلى حين ترحيلهم ، وإعادتهم إلى أوطانهم التي جاؤوا منها ، والذين ينجحون في عبور الصحراء يقعون في يد أعضاء شبكات التهريب ، وبعد عبور الصحراء يتجه بعض المهاجرين إلى المدن الليبية للعمل حتى يجمعوا بعض المال الذي يكفيهم لاستكمال رحلتهم إلى أوروبا ، حيث تمتد فترة بقائهم من عدة أسابيع إلى عدة شهور أو أكثر من سنة، وكثيراً ما يقعون في يد الشرطة الليبية نتيجة عدم وجود إجراءات رسمية تثبت هويتهم ، ودخولهم البلاد بطريقة غير شرعية¹⁰.

وعندما يصل اللاجئين والمهاجرون غير الشرعيين من أفريقيا جنوب الصحراء ، أو من بلدان عربية مجاورة لليبيا ، حيث يستقرون غالباً في المدن الكبرى خاصة طرابلس أو بنغازي أو مصراتة أو الزاوية ، ويسكنون في ضواحي هذه المدن وأطرافها ، وقيمون في المباني التي لا تزال تحت التنفيذ والمباني القديمة مقابل أجور يتقاضاها صاحب المكان أو المبنى ، ويقوم الشخص المكلف بمتابعتهم بتوفير كافة متطلبات المهاجرين إلى حين التجهيز لعبورهم البحر إلى أوروبا ، وفي رحلتهم الثانية من بلد العبور إلى بلد الإقامة ؛ يواجه اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين العديد من المصاعب الخطيرة عند ركوبهم القوارب ، حيث تكون نهاية الرحلة في أغلب الأحيان الموت في أعماق البحر المتوسط.

¹⁰مباحث أمن الجوازات بلدية زوارة ، بيانات عن الهجرة غير الشرعية ، للعام 2007م.

الاتفاقيات بين ليبيا والدول الأوروبية بشأن الحد من ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية

بدأت ليبيا تستشعر الخطر من ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية إساءةً بالدول الأوروبية , خاصة بعدما أصبح هؤلاء المهاجرين يزعزعون الأمن ويرتكبون العديد من الجرائم¹¹ , فبات لزاما عليها التحرك على المستوى الدولي , حيث بدأ التعاون الثنائي مع الدول الأوروبية , - وخاصة إيطاليا- يجني ثماره منذ التوقيع على الإعلان المشترك في روما بتاريخ 4 - 7 1998 م , لكن مساهمات الجانب الايطالي لم ترقى للمستوى المطلوب , رغم الوعود التي قدمت للجانب الليبي خلال الاجتماعات والزيارات التي تمت على مستويات مختلفة , بيد أن التفاوض مع ايطاليا بشكل مباشر في مجالات التعاون أثمرت عن نتائج ملموسة أفضل من التعاون مع المفوضية الأوروبية , حيث أصبح التعاون الأمني الفعلي يأخذ منحى تصاعدي منذ توقيع اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية , التي وقعت بتاريخ 13-12-2000م , والاتفاق الإضافي الموقع بتاريخ 29-12-2007م , وتعديله بتاريخ 14-2-2009م , ثم التوقيع على اتفاقية فنية بروما بتاريخ 7-12-2010م , وإعلان طرابلس الموقع بتاريخ 3-4-2012م , وأخيرا وقعت اتفاقية بين رؤساء

¹¹ الدرهبوي : الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية على ليبيا , بنغازي , الدار الوطنية , 2016 , ص 89 .

الوزراء في البلدين لمكافحة الهجرة غير الشرعية بتاريخ 2-2-2017م ولم يقتصر التعاون مع ايطاليا فقط بل وقعت ليبيا اتفاقية مشابهة مع فرنسا للتعاون الأمني بتاريخ 10-12-2007م

المكاسب السياسية التي حصلت عليها ليبيا من وراء هذه الاتفاقيات

استطاعت الدولة الليبية جني مكاسب سياسية من وراء هذه الاتفاقيات وتحديدًا تلك التي وقعت في عهد النظام السابق , فقد تعرضت ليبيا - بفعل قضية لوكربي والطائرة الفرنسية التي سقطت في النيجر¹² - لحصار جوي بمنع الطائرات المدنية من استخدام المطارات الليبية , وبفعل ذلك الحصار كثفت ليبيا توجهاتها الإفريقية لخلق مساحات للحركة , تضمن عدم نجاعة الحصار الغربي , مما جعل من ليبيا مقصد لتيارات العمالة الإفريقية الوافدة والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً منذ بداية التسعينات في ظل تساهل في إجراءات الدخول والإقامة من قبل الدولة , وكأن ليبيا أرادت من ذلك تشكيل ضغط على الدول الأوروبية ودفعها إلى الحوار معها , وعدم تجاهلها وتفكيك التحالف الأوروبي الأمريكي ضدها , خاصة بعد عملية برشلونة وما شابها من إقصاء للدور الليبي وتهميشه من خلال عدم توجيه الدعوة لليبيا .

وجنت ليبيا ثمار هذا التوجه عندما قامت بعض الدول الإفريقية بحرق الحصار الجوي المفروض على ليبيا وذلك استجابة لقرار القمة الإفريقية المنعقدة في يونيو 1998م , حيث حذر

¹² سقوط طائرة ركاب أمريكية فوق قرية لوكربي باسكتلندا عام 1988 , وسقوط الطائرة الفرنسية في عام 1989م اتهمت ليبيا بالتسبب في إسقاط كلتا الطائرتين , وفرضت على ضوئها عقوبات على ليبيا في عام 1992م .

المجتمعون في واقادوقو بدولة بوركينا فاسو من مغبة الاستمرار في فرض الحصار على ليبيا ، وأن الدول الإفريقية لن تستمر في تنفيذ هذا القرار بحلول شهر سبتمبر من نفس العام إذا لم يتم إيجاد حل عادل وتتجاوب الأطراف الغربية من الحلول المطروحة.¹³

وبالتالي شكل هذا نجاحاً للدبلوماسية الليبية وتأكيداً لتوجهات معمرالقداى الإفريقية مما دعم التوجه الإفريقي وجعل ليبيا تندفع باتجاه الدول الإفريقية ، وتفتح أبوابها لكل الأفارقة الذين كان لهم دور كبير في كسر العزلة الدولية المفروضة على ليبيا، حيث قامت بإلغاء نظام التأشيرة أمام كل الأفارقة الذين يريدون القدوم إلى ليبيا سواء للعمل أو الإقامة ونادت بان ليبيا هي أرض كل الأفارقة وبهذا تكون ليبيا مفتوحة أمام كل العرب والأفارقة من خلال إلغاء نظام التأشيرة وترتب على ذلك ارتفاعاً كبيراً في معدلات هجرة العمالة الإفريقية إلى ليبيا، وبالتالي ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية القاصدة القارة الأوروبية. إذاً العامل القيادي لعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية لليبيا والتي وجدت نفسه بين مطرقة تنفيذ قوانين الهجرة واللاجئين، وسندان توجهات معمرالقداى الإفريقية وآرائه الوحودية التي سهلت إلى حد كبير جعل ليبيا حلقة عبور سهلة ومرغوبة إلى الدول الأوروبية.

¹³ عبد المجيد الكون، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا وغيرها من الدول العربية منذ انتهاء الحرب الباردة ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، د. ط ، 2003م) ص 222.

التشريعات التي وضعتها ليبيا لمعالجة ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية

إضافة إلى تنظيم مسألة دخول الأجانب و الإقامة في إقليم الليبي و خروجهم منه ، جاء المشرع الليبي بآليات قانونية تهدف إلى تجريم الهجرة غير الشرعية ، ذلك من خلال إدراج عقوبات جزائية تطال كل أجنبي مقيم بليبيا يدخل أو يخرج من الإقليم الوطني بطريقة غير شرعية ، وكذلك محاربة جريمة تهريب المهاجرين الغير شرعيين ، وغير ذلك من الجرائم المتصلة بهذا الموضوع ، فقد صدرت جملة من القرارات مثل رقم (6) لسنة 1987م والقرار رقم (89) لسنة 2001م والقرار رقم (98) لسنة 2007م ، ثم صدر القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة الغير الشرعية و الذي نشر في 15\6\2010م .

حيث عرّفت المادة الأولى من هذا القانون المهاجر غير الشرعي بأنه : " يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل أراضي ليبيا أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى " .

من خلال هذه المادة نرى أن المشرع قد جرّم الدخول إلى البلاد بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة (دخول غير الشرعي) ، وكذلك الإقامة بدون إذن أو تصريح من جهات المختصة (إقامة غير شرعية) ، وقد سوى المشرع في هذا المجال بين الدخول بقصد الاستقرار في ليبيا أو أن يكون القصد هو العبور إلى دولة أخرى .

إلا أنه وفي هذا المجال أيضا نرى المشرع قد جاء بغير ما يفهم من النص المادة الخامسة من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجريم المنظمة عبر الوطنية) الذي تعد ليبيا طرفا فيه ، حيث تنص المادة

الخامسة على أنه : " لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول ، نظرا لكونهم هدفا للسلوك المبين في المادة 6 من هذا البروتوكول " ،¹⁴

الجانب السلبي في معاملة اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا

أحوال مراكز الاحتجاز

غالباً ما تكون عملية القبض على الأشخاص واحتجازهم عملية تعسفية وغير مُنظمة ، فالمحتجزون يُودَعُونَ في منشآت مختلفة ، وأحوال كثيرٍ منها دون المستوى المقبول ، وتُوحى الأدلة المتوافرة أن الحكومة قد اتخذت خطوات إيجابية لتحسين الأحوال والارتقاء بالإجراءات ، وإن كان ترحيل الأشخاص دون مُراعاة الحد الأدنى من المعايير - لازل مستمراً دون هوادة¹⁵ ويعتقدُ مسئولو الهجرة الليبيون أنه عندما يُقبض على الأجانب - سواء أكانوا يُحاولون عبور الحدود أو أثناء حملة ما في إحدى المدن ؛ فإن السلطات الليبية وقتئذٍ تقوم - بادئ ذي بدءٍ - بالاتصال بسفاراتهم لتحديد هوياتهم وجنسياتهم ، وغالباً ما يشكو المسئولين الليبيين

¹⁴ الأفعال التي جاءت في المادة 6 من البروتوكول هي : تهريب المهاجرين.

¹⁵ هيومن رايتس ووتش ليبيا / وقف التدفق، مرجع سابق، ص 53.

من بقاء إجراءات الرد لدى بعض السفارات ؛ ما يؤدي إلى إطالة فترة الحجز¹⁶ وقد يتسبب إرسال أسماء الأجانب المحتجزين إلى سفارات دولهم إلى تعريض طالبي اللجوء واللاجئين للخطر بتمكين حكوماتهم من معرفة هوياتهم ، وتظن الحكومة الليبية أن هذا لا يشكل مُعضلةً البتة ؛ ذلك أن جميع المعتقلين مهاجرون بطريقة غير مشروعة ، وسواء أكانوا مهاجرين بطريقة شرعية أو غير شرعية

الاحتجاز التعسفي

أذانت -ولازالت- اللجنة التنفيذية تدينُ مواصلة الدول ممارسات الاحتجاز في مواجهة ملتسمي اللجوء بما في ذلك القاصر، على أساس تعسفي لفترات طويلة دون موصٍ ، ودون أن تُتيح لهم - الدول -الاتصال بمفوضية شؤون اللاجئين ، والحصول على إجراءاتٍ عادلة للنظر في منع احتجازهم في الوقت المناسب¹⁷ ، وتقوم ليبيا بتوفير مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين قبل ترحيلهم والاتصال بقنصليات دولهم وسفاراتهم العاملة في ليبيا حتى يتم التعرف

¹⁶ حيث يقول المسؤولون ان سفارات مصر والنيجر وتشاد سريعة الرد ، وترسل ردها غالبا في غضون أسبوع ، بينما سفارتا غانا و نيجيريا عادة متباطئتان ، للمزيد من الاطلاع ، ينظر مقابلة منظمة هيومن رايتس ووتش مع محمد الرمالي، طرابلس شهر 04 / 2005 ، مشار إليه في هيومن رايتس ووتش ليبيا / وقف التدفق، المرجع السابق ، ص 54 .

¹⁷ الإدارة العامة للجوازات والجنسية الليبية ، بيانات غير منشورة ، 2004م

عليهم وصرف الوثائق التي تثبت هويتهم ، ليتسنى لها ترحيلهم إلى دولهم وعلى نفقة الدولة الليبية .

وفي هذه المراكز التي أنشئت لهذا الغرض ، مراكز إيواء وتجميع المهاجرين غير الشرعيين بغات وسبها والكفرة وطرابلس وأبو رشادة وإجدابيا ... إلخ ، ويتم الإيواء بهذه المراكز بطريقتين أحدهما الحضور الطوعي والثانية الحضور الإجباري من خلال دوريات مكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية .¹⁸

على الرغم من هذه الإجراءات التي قامت بها الدولة الليبية بالتنسيق مع إيطاليا ؛ فإن منظمة هيومن رايت وتش انتقدت هذه الإجراءات واعتبرتها خرقا لحقوق الإنسان ووفق ما أفاد به مدير برنامج سياسة اللاجئين في لجنة هيومن رايتس ووتش أن : "ليبيا ليست دولة آمنة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ، والاتحاد الأوروبي يسعى _مع ليبيا_ لمنع هؤلاء المهاجرين من الوصول إلى أوروبا بدلا من مساعدتهم على نيل الحماية التي يحتاجونها"¹⁹

¹⁸ عبدالسلام الخطري ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا والدول الأوروبية ، صحيفة الميزان الصادرة عن الإدارة العامة للعلاقات والتعاون باللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، العدد رقم 651 ، 7 / 12 / 2003م ، طرابلس ، ص 8 .

¹⁹ بيل فريليك ، منظمة هيومن رايتس ووتش ، ليبيا / وقف التدفق، مرجع سابق، ص 54.

وسائل وطرق رعاية دولة ليبيا للعبور للمهاجرين واللاجئين أثناء إقامتهم.

فبينما تتصدر صور جثث المهاجرين و اللاجئين المواقع الإخبارية لا نجد أحدا يتحدث عن تلك الجهود الإنسانية التي يقوم بها الهلال الأحمر الليبي وبالتعاون مع السلطات المحلية في إنقاذ وإسعاف وتقديم الدعم النفسي للناجين، وأيضا أنشطة أخرى تتواصل بعد نقلهم إلى مراكز خاصة بإيوائهم .

دور الهلال الأحمر الليبي تجاه اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

لطالما شاهدنا صور المتطوعين وهم يقومون بانتشال جثث الموتى من تلك الشواطئ ول يتم نقلهم إلى المستشفى ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية عبر الطب الشرعي، والتعاون مع السلطات المحلية للتعرف على أصحاب الجثث وإبلاغ ذويهم ، وتواجه فرق إدارة الرفات بالجمعية²⁰ , تحديات عدة في الوصول للجثث وخاصة عندما تصطدم بتضاريس جبلية تطل على البحر، أو تكون الجثة الملقاة على شواطئ بعيدة ، ونفعل ما بوسعنا ، فنحن لا نملك الإمكانيات من سيارات دفع الرباعي لنصل لتلك الشواطئ ، و ندير أمورنا بدعم متعاونين مع الجمعية.²¹

²⁰المصد أمين الهلال الأحمر الليبي فرع طرابلس التوصات ووالقترحات إلى وكيل وزارة الداخلية بتاريخ 2016\2\8

²¹ تقارير رسمية، من مكتب أمين الهلال الأحمر الليبي، فرع طرابلس، بتاريخ 2016/2/8م.

وللجمعية فريق في إدارة الرفات في فروع الجمعية تلقى تدريباته في تونس خلال العاميين الماضيين، وهم الشباب المتطوع بالجمعية . وتردنا بلاغات من أهالي المهاجرين واللاجئين، ونحاول جاهدين التقصي عن أبنائهم الذين توجهوا إلى ليبيا للهجرة إلى أوروبا وانقطعت أخبارهم، وتجتهد فرقنا عند انتشار الجثث في العثور على أي علامات مميزة أو رسائل في جيوب الموتى أو أي شئ يساعدنا على تحديد هوياتهم.

الإسعاف الأولى و الدعم النفسي.

عند غرق القوارب، تأتينا نداءات استغاثة من أحد الناجين بالقارب أو الصيادين، ولعدم وجود قوارب تمكنا من الوصول إلى مكان غرق المنكوبين، ذلك يجعل من أعداد الوفيات تزداد، ونجد أنفسنا في خطوة أخرى نستقبل الناجين بالأغطية والماء وغالبا ما يحتاجوا لإسعاف سريع أو تعرضوا لانحيار عصبي مما يتطلب دعم نفسي لهم ويعمل شباننا على الاستماع لهم و تطيب خاطرهم والتخفيف من مصابهم، و لم شمل أسرهم بعد أن حالت بينهم الأمواج. وتجدر الإشارة انه من ضمن أهم الدورات التي تنظمها الجمعية هي دورات الإسعاف الأولى و الميداني الدعم النفسي و لنا مدربين معتمدين من منظمات دولية.²²

²²المصدر أمين الهلال الأحمر الليبي فرع طرابلس التوصيات والمقترحات إلى وكيل وزارة الداخلية بتاريخ 2016\2\8

الخلاصة

لا أحد يستطيع أن يقدر حجم معاناة المهاجرين واللاجئين، إلا من يعيشها بالفعل، فحين يقص المهاجرين واللاجئين قصصهم في التهريب عبر البحار والصحاري، ، عند ذلك نلامس شيئاً من حقيقة معاناتهم، أو جزءاً بسيطاً منها ، ولذلك فإن أسباب الهجرة التي دفعتهم في طريق الموت ، لا بد أن تكون أكبر من مخاطر ومعاناة طرق البحر والصحاري، ومع كل ما تبذله المنظمات المعنية بالحقوق والهجرة، ومع كل ما تقوم به بعض الدول الأوروبية وغيرها من إجراءات ، تهدف لتسهيل مهمة المهاجرين واللاجئين وتقليل معاناتهم، إلا أن تلك الجهود تضع في حجمها الصغير مقارنة بالمعاناة اللا محدودة التي يعيشها هؤلاء الذين تركوا بلدانهم، وطردتهم الفقر والجوع، وحفزتهم الأحلام كي يطوقوا أبواب الدول الأكثر رفاهية عبر هجرة قاسية ورحلة مجهولة ومحفوفة بالموت والمخاطر.

لقد اختار المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين ليبيا كبلد عبور لأنها تشكل بوابة أفريقيا المطلة على الساحل الجنوبي لأوروبا ، ولم تكن ليبيا مهيأة لاستقبال هذه الأمواج البشرية ، لأن الأوضاع السياسية والأمنية فيها ليست مستقرة ، ورغم حزمة الاتفاقيات التي وقعتها ليبيا مع الدول الأوروبية -سواء في عهد النظام السابق أو النظام الحالي - إلا معاناة المهاجرين واللاجئين ستظل قائمة ما لم تهتم المنظمات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة بأحوالهم في بلد العبور ، ومعالجة المشاكل الاقتصادية و السياسية في بلدانهم الأصلية وتشجيع التنمية المكانية فيها .